

دعوى

القرار رقم: (ISZR-158-2020) |
الصادر في الدعوى رقم: (Z-8588-2019) |

لجنة الفصل الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض

المغاتيح:

دعوى - انتهاء الخصومة - تراجع المدعي عن اعتراضه - الخصومة ركن جوهري لاستمرار نظر الدعوى.

الملخص:

مطالبة المدعي بـإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن الربط الزكوي التقديري لعام ١٤٣٩هـ - دلت النصوص النظامية على أن الخصومة ركن جوهري لاستمرار نظر الدعوى والفصل في الموضوع - ثبت للدائرة تراجع المدعي عن اعتراضه. مؤدى ذلك: انتهاء الخلاف - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

المادة (١/٢٢) من اللائحة التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم: (٢٠٨٢) بتاريخ: ١٤٣٨/٠٦/٢٠٢٣هـ.

المادة (٤٢/٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٢٦٠٤٠) بتاريخ: ١٤٤١/٤/٢١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

إنه في يوم الثلاثاء ٢٠٢٠/٠٨/٢٥هـ، الموافق ١٤٤٢/٠٦/١٠هـ، اجتمعت الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض ...؛ وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى المتطلبات النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (Z-8588-2019) وتاريخ ١٤٤١/٠٣/٠٨هـ، الموافق ٢٠٢٣/١١/١٩م.

تلخص وقائع هذه الدعوى في أنه في تاريخ ١٩/١١/١٤٤٠هـ، تقدم المدعي أمام المدعي

عليها باعتراضه على قرار المدعي عليها بشأن الربط الزكوي التقديرى لعام ١٤٣٩هـ، المبلغ له آلًيا في تاريخ ١٤٤٠/١١/١٨هـ، وطلب إلغاء القرار.

وبعرض صيغة الدعوى على المدعي عليها أجبت بمذكرة تضمنت ما ملخصه بأنها: قامت بمحاسبة المدعي تقديرًا بناءً على ما توافر لها من معلومات؛ حيث تبين أن المدعي لم يفصح عن (٣) سجلات تجارية، وتبين أن لديه (٢٠) عاملًأ وفقًا لبيانات التأمينات الاجتماعية؛ إضافة إلى أن إيرادات نقاط البيع المسجلة بلغت (٣٧٠,٣٦٩) ريالاً، وقد تم تحديد الوعاء الزكوي وفقًا لما سبق بمبلغ (١٦٠,٠٠٠) ريال، استنادًا إلى المادة (الثالثة عشرة) من لائحة جبائية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٢٨) بتاريخ ١٤٣٨/٦/١٦هـ؛ حيث تقوم المدعي عليها بتجميع المعلومات التي تمكّنها من احتساب الوعاء الزكوي الذي يعكس بطريقة عادلة حقيقة نشاط المدعي في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتوافرة عنه لديها من خلل ما يقدّمه المدعي من دلائل وقرائن موثقة، أو من خلل المعاينة الميدانية والفحص الذي تقوم به الهيئة، ومن آية معلومات تحصل عليها من أطراف أخرى مثل حجم استيراداته، وعموذه، وعمالته، والقروض والإعانات الحاصل عليها.

وفي يوم الثلاثاء ٦/١٠/١٤٤٢هـ، الموافق ٢٥/٨/٢٠٢٠م، الساعة السابعة مساءً، الموعد المحدد لنظر الدعوى، وبعد الاطلاع على الفقرة رقم (٢) من المادة (الخامسة عشرة) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، المتضمنة جواز انعقاد جلسات الدائرة بواسطة وسائل التقنية الحديثة، تمت المناداة على الطرفين، فحضر المدعي (...) هوية وطنية رقم (...), كما حضر (...) بصفته ممثلاً للمدعي عليها بموجب تفویض رقم (...) المرفق صورة منه في ملف الدعوى، وفي الجلسة تم فتح باب المرافعة بسؤال المدعي عن الدعوى فأجاب: أطلب إثبات انتهاء النزاع فيما يتعلق بالربط الزكوي التقديرى لعام ١٤٣٩هـ، علمًا أنه تم سداد الزكاة المستحقة. وبعرض ذلك على ممثل المدعي عليها أجاب بالموافقة عليه. وبسؤال كلا الطرفين عما يودان إضافته أجابا بالاكتفاء بما سبق تقادمه. عليه تم قفل باب المرافعة ورفع القضية للدراسة والمداولة.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) بتاريخ ١٤٣٧/٣/٠٤هـ، وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٢٨) بتاريخ ١٦/٦/١٤٣٨هـ، وعلى نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (١٠/١) بتاريخ ١٤٢٥/١٠/١١هـ، وتعديلاته، وعلى لائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١١/٦/١٤٢٥هـ، وتعديلاتها، وعلى البند (ثالثاً) من الأمر الملكي رقم (٤٢٦٤/٤/٢١) بتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ، بشأن قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

من حيث الشكل: فإنه لمَّا كان المدعي يهدف من إقامة دعواه إلى إلغاء قرار المدعي عليها المؤرخ في ١٨/١١/١٤٤٠هـ، بشأن الربط الزكوي التقديرى لعام ١٤٣٩هـ؛ حيث يُعد

هذا النزاع من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، وفقاً للبند (ثالثاً) من الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤) بتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ. وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالظلم لدى الجهة مصدرة القرار خلال ستين يوماً من تاريخ التبليغ به؛ حيث تنص الفقرة (١) من المادة (الثانية والعشرين) من اللائحة التنفيذية لجبيبة الزكاة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) بتاريخ ١٤٣٨/٦/١هـ، على أنه «يحق للمكلف الاعتراض على ربط الهيئة خلال ستين يوماً من تاريخ تسلمه خطاب الربط، ويجب أن يكون اعتراضه بموجب مذكرة مكتوبة مسبباً يقدمها إلى الجهة التي أبلغته بالربط. وعند انتهاء مدة الاعتراض خلال الإجازة الرسمية يكون الاعتراض مقبولاً إذا سُلم في أول يوم عمل يلي الإجازة مباشرة»، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعي تبلغ بالقرار محل الاعتراض في تاريخ ١٨/١١/١٤٤٠هـ، واعتراض عليه مسبباً ومن ذي صفة في تاريخ ١٩/١١/١٤٤٠هـ، فإن الدعوى بذلك تكون قد استوفت الشروط النظامية الخاصة بها من الناحية السكلية المشار إليها، مما يتعمّن معه قبولها شكلاً.

ومن حيث الموضوع؛ فيما أنَّ المدعي طلب في جلسة نظر النزاع المنعقدة في تاريخ ١٤٤٢/٠١هـ إثبات انتهاء النزاع فيما يتعلق بالربط الزكوي التقديرى للعام ١٤٣٩هـ، وأفاد بأنه قام بسداد الزكاة المستحقة، ووافق ممثل المدعي عليها على ذلك. وحيث إن المادة (الثانية والأربعين) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، نصت على أن «تكتسب قرارات لجنة الفصل الصفة النهائية في الحالات الآتية:

٣- اتفاق أطراف الدعوى أمام الدائرة بالصلح»:

وحيث إن الدعوى قائمة بالطعن على قرار المدعي عليها بالربط الزكوي التقديرى لعام ١٤٣٩هـ، وحيث ثبت للدائرة عدول المدعي عن اعتراضه، وأقرَّ أمام الدائرة بسداد الزكاة المستحقة عليه، وطلب إثبات انتهاء النزاع، وموافقة ممثل المدعي عليها على ذلك، فإن الخلاف بشأن الربط الزكوي التقديرى لعام ١٤٣٩هـ، يُعدَّ منتهياً لانقضاء الخصومة فيه بين الطرفين.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

أولاً: قبول دعوى المدعي (...) هوية وطنية رقم (...) مالك مؤسسة (...) سجل تجاري رقم (...)؛ شكلاً.

ثانياً: وفي الموضوع: إثبات انتهاء الخلاف فيما يتعلق بالربط الزكوي التقديرى للعام ١٤٣٩هـ.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وتلي علناً في الجلسة، وحدّدت الدائرة يوم الخميس ٥/٠٣/١٤٤٢هـ، الموافق ٢٢/١٠/٢٠٢٠م، موعداً لتسلم نسخة القرار.

وصلى الله وسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.